نمـوذج مقترح لتطوير البطاقة التموينية بأستخـــدام التوزيع الحساس لوحدات المنفعة المستهدفة في العراق

أ. م. د توفيق عباس عبد عون* أ. م. د صفاء عبد الجبار علي الموسوي*

المستخلص

ظهر نظام البطاقة التموينية لتعزيز المستوى المعاشي للفرد وبموجب هذا النظام يتسلم الفرد سلة غذاء تحتوي على (2200) سعره حرارية يومياً وبالتالي ساهم هذا النظام في زيادة القدرة الأستهلاكية ورفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان تعظيم المنافع المتأتية من استخدام نظام البطاقة التموينية يمكن ان يتم من خلال عدة مؤشرات كالتوزيع العمري والجنسي والوظيفي والدخلي بالشكل الذي يزيد من فعالية هذا النظام في التوزيع الكفوء للموارد مع توزيع واعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل بين أفراد المجتمع.

أن البحث يركز على أسلوب التوزيع الحساس للمنافع المستهدفه والذي يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية النظام.

أن البحث يركز على ضرورة زيادة فعالية الدعم الحكومي من خلال أسلوب التوزيع الحساس للمنافع المستهدفة وبالتالي تحقيق الكفاءة والعدالة في التوزيع من خلال ذلك يمكن التوصل لعدة توصيات منها ضرورة توزيع أستمارة على السكان تتضمن البيانات المنصوص عليها في النموذج مع تهيئة مسوحات دقيقة في مجال الأحصاء السكاني.

Abstract

The food card is approach to support purchasing power individuals , that the consumer will receive quantities of foods in order To help them to rise their welfare.

The concept of this system contain another variables which related to this system ,as the age distribution and gender-distribution and the functional distribution and the income, official distribution income distribution.there for system may be increase the purchasing power for our consumer.

المقدمة :

واجه الاقتصاد العراقي حصاراً اقتصادياً في بداية التسعينيات من القرن الماضي أبان حرب الخليج الثانية وصف بأنه نموذجاً فريداً للحصار في التأريخ الاقتصادي الحديث وقد ذهبت بعض الأدبيات في وصف أثاره على الاقتصاد العراقي بأنه عزل تام للاقتصاد على المستوى الدولي كما انه شكل انحرافاً في حجم وسلوك المتغيرات الحقيقية والمالية والنقدية الكلية ومنح منحنياتها صفة الانحدار بأتجاه سالب ، وبضمنها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وخلق فجوة واسعة بين العرض الكلي والطلب الكلي كما ساعد هيمنة الانفاق الحكومي الاستهلاكي على الانفاق التنموي في تعميق التفاوت بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي كان أبرز معالمه تضخم هائل في الاسعار وإنخفاض في متوسط حصة الفرد من الدخل الحقيقي .[1]

* عضو هيئة تدريس/ كلية الاداره والاقتصاد/ جامعة كربلاء

إن تداعيات هذا الحصار ضغطت وبشكل مباشر وسريع على المستوى المعاشي للفرد وسرعان ما أكل الحصار من قيمة الدخل الحقيقي للطبقات المتوسطة في المجتمع العراقي وأصبحت 90% تقريباً من افراده تحت طائلة درجات متفاوتة من الفقر الاجباري القسري .

في ظل هذه الظروف ظهر نظام البطاقة التموينية ضمن إجراءات سياسات الدعم الحكومي لمجموعة من السلع الأساسية التي تشكل جزءاً هاماً من سلة غذاء الاسرة العراقية ، وبموجب نظام التوزيع للبطاقة التموينية يتسلم الفرد سلة غذاء تحتوي على (2200) سعرة حرارية يومياً لكل شخص بالغ (وهو رقم يتغير بشكل او باخر) وتدفع الأسر بداية (250) دينار عراقي أي ما يعادل (17) دولار امريكي مقابل سلة الغذاء وهو لا يشكل عبئاً حيث ان (20%) من العراقيين غير قادرين على دفع هذا المبلغ لكنهم رغم ذلك يستلمون سلة الغذاء هذه ، ورغم الأثر الابتدائي الايجابي لهذا النظام في الحد من آثار الحصار في سنواته الأولى الا ان السلع الموزعة بموجبه كانت من النوع المنخفض الجودة والرديئة بعض الاحيان مما حدا ببعض الاقتصاديين الى مقاربة بينها وبين سلع جيفن أو سلع الفقراء .[2]

وفي سياق القراءة التأريخية فقد شهد نظام البطاقة التموينية تحسناً أبان توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الامم المتحدة المعروفة (بالنفط مقابل الغذاء) وتجسد التحسن في زيادة مفرداتها وفي كمية الوحدات وتحسن في نوعية بعض المفردات ، وقد رافق هذا التحسن إرتفاع في وتائر التضخم الاقتصادي الذي عصف بالدخول الحقيقية للوحدات الاقتصادية أفراداً ومنشآت مما ولد اثراً مزدوجاً عزز من الأهمية النسبية للبطاقة التموينية على المستوى المعاشي للفرد والأمن الغذائي للمجتمع .

لقد أفرزت المرحلة بعد عام 2003 متغيرات جديدة اثرت على دور البطاقة التموينية بأتجاهات ودرجات متباينة فمن جانب جاء التحول من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق الذي لم يكن كفوءًا لعدم قدرته على مراعاة رغبات السكان وخصوصياتهم وتزامن ذلك مع الدمار الكبير الذي لحق بالجهاز الانتاجي والبنية التحتية والأضطراب الأمني والسياسي الذي خلف مئات الالاف من العاطلين عن العمل ومثلهم من العوائل التي فقدت المعيل أو التي هجرت من مواطنها قسراً مما أوجد فئات جديدة من الفقر والفقراء وعزز من أهمية دور البطاقة التموينية ومن جانب أخر ظهرت متغيرات ذات اثر مغاير مثل التزامات العراق الدولية تجاه المديونية الخارجية وشروط صندوق النقد الدولي بتخفيض الدعم عن سلة الغذاء من أجل اطفاء ما لا يقل عن (80%) من ديون العراق، بالاضافة الى الأعباء المالية للبطاقة التموينية التي تمخض عنها استنزاف الموارد المالية للاقتصاد والمتذبذبه اصلاً بفعل عدم استقرار اسعار النفط التي تشكل الجزء الأهم منها ، وكان للفساد الاداري والمالي أثر سلبي متفاقم تجسد في تبديد الأموال المخصصة للبطاقة التموينية وصعوبة تأمينها بالكمية والنوعية المطلوبتين الى المستهلك العراقي ، كما أن ارتفاع حصة الفرد من الدخل القومي الحقيقي خفض من الاهمية النسبية للدعم وخاصة بالنسبة لفئات محددة من أفراد المجتمع .

تأسيساً على ما سبق ظهرت اتجاهات متعددة في معالجة دور البطاقة التموينية في المرحلة الحالية من اهمها إلغاء البطاقة التموينية وأستبدالها بالبديل النقدي او زيادة أسعار السلع التي تتضمها البطاقة وخفض نسبة الدعم ، كما طرح ترشيق مفردات البطاقة كخيار أو

حجبها عن الفئات ذات الدخل المرتفع ، اما مقترح الأبقاء على البطاقة وتطويرها فهو مطروح وبشدة وكذلك خيار الالغاء النهائي المعاكس وبزخم اقل ، من هنا انبثقت أهمية البحث الذي يقدم مقترح لتطوير نظام البطاقة التموينية من خلال الية مقترحه لزيادة فعالية الدعم الحكومي بأستخدام اسلوب يرتكز على التوزيع الحساس للمنافع المستهدفة .
وقد أنطلق البحث من فرضية مفادها إن استقصاء المنافع المتحصل عليها من نظام الدعم باستخدام معايير ومؤشرات مقترحة مثل التوزيع العمري والجنسي والوظيفي والدخلي يمكن ان يزيد من مستوى فعالية هذا النظام في تحقيق مستوى مقبول نسبياً من الدخل الحقيقي للاسر الفقيرة وتحقيق استخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة مع أعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاقل دخلاً .

أولاً : البطاقة التموينية مفاهيمياً :

1-البطاقة شكل من اشكال الدعـــم الحكومـــــي :

يدخل نظام البطاقة التموينية ضمن اطار الدعم الحكومي الموجه نحو التأثير في اسعار السلع والخدمات حيث يتحدد الدعم الحكومي السعري ضمن السياسة السعرية التي تُحدد بدورها وفق ايديولوجية النظام الاقتصادي والسياسي وبتقدير للواقع الاقتصادي للفئات الاجتماعية المختلفة ووفقا لذلك تحدد السلع المدعومة وفئات المجتمع المدعومة ومستوى التأثير المرغوب على تنظيم الأسواق وعلى المستوى المعاشي لافراد المجتمع ، وتتحمل الإيرادات الحكومية مبالغ الدعم ، وهي في الغالب مبالغ تستقطع من التراكم الرأسمالي لصالح الاستهلاك وتحول الى جزء من الدخل غير المنظور للافراد المستفيدين من هذا الدعم من خلال تقديم السلع وبأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية .[3]

وتعرف البطاقة التموينية بإنها :- اذن بالشراء تعطيه الدولة للافراد فالدولة تقدر الكمية الموجودة من السلعة ثم تحاول توزيعها على المستهلكين عن طريق تحديد حصة لكل منهم [4] ، ويستخدم هذا النظام في حالات نقص الاغذية وللحيلولة دون إرتفاع اسعارها وغالبا ما تلجأ الدولة التي تمر بحالات الحروب والكوارث الطبيعية الى هذا الاسلوب وهو غالباً ما يرافق حالة شحة في المعروض السلعي نسبة الى زيادة في الطلب مع انخفاض عام في القوة الشرائية. وتختلف درجة شمولية هذا النظام لافراد المجتمع إعتماداً على درجة شمول افراده بآثار الكوارث او الأزمات فقد يتم تطبيقه على مجموعات وفئات محددة من المجتمع وقد يستلزم درجة الضرر شمول كافة افراد المجتمع بالدعم المقدم .

2ـ البطاقـة التموينية

: الكفاءة مقابل العدالة :

غالباً ما تواجه آلية الدعم الحكومي وخاصة ما يتعلق بالاسعار انتقادات بخصوص التشوهات التي يمكن ان تحدثها في الية السوق والتوازن بين العرض والطلب فقد تقوم الحكومة بتنظيم اسعار بعض المنتجات لتحسين توزيع الدخل او لمساعدة مجموعات متضررة ويأخذ ذلك شكل سعر اقصى يقل عن السعر التوازني حيث ان الطلب سوف يفوق العرض وتحدث شحه في المعروض السلعي ولا يسمح للسعر بأداء وظيفته وستكون ضرورة للاستعانة بطرق اخرى مثل بطاقات التموين او وضع اسبقيات لانواع مختلفة من المشترين [5].

وفيما يتعلق بنظام البطاقة التموينية فأنه يواجه اشكالية التوازن بين العدالة في التوزيع والذي يتطلب وصول وحدات الدعم الى الافراد الاكثر احتياجاً بل يتعدى ذلك الى التوزيع العادل لهذه الوحدات وفقاً لمقدار حاجة الأفراد اليها وبين تطبيق العدالة نسبياً من خلال شمول كافة افراد المجتمع بالدعم دون استثناء الامر الذي قد يضمن وصول الدعم الى كافة الأفراد المستحقين فعلاً ، بالرغم من الانتقادات الموجهه لهذا النمط من العداله في التوزيع بسبب عدم تمييزها بين الافراد حسب الحاجه والقدره إلا إنهُ قد يفقد صفة الكفاءة فما يصل للفرد المستحق للدعم قد يصل كذلك للفرد الذي لا يستحقه الامر الذي يزيد من كلف تحقيق العدالة ويخفض من درجة كفاءة النظام.

ويمكن عرض وجهة النظر السابقة من خلال استخدام قانون او كلف ومنحنيات الامكانات الدخلية وكما هو موضح في الشكل ادناه الذي يبين اثر برنامج الحكومة في إعادة توزيع الدخل والمقايضة بين العدالة والكفاءة حيث يتضح من الشكل الدخل المتاح لمختلف الجماعات من خلال برامج الحكومة التي تقوم باعادة التوزيع للدخل ، ويتم تقسيم السكان الى نصفين فيقاس الدخل الحقيقي للمجموعة ذات الدخل المتدني على المحور العمودي ، في حين يقاس دخل المجموعة الاعلى على المحور الافقي ، فعند النقطة أ والتي تمثل الوضع قبل إعادة التوزيع لا تجبى اية ضرائب ولا تمنح اية تحويلات .

شكل -1-
أثر برنامج الحكومة في إعادة توزيع الدخل والمقايضة بين العدالة والكفاءة

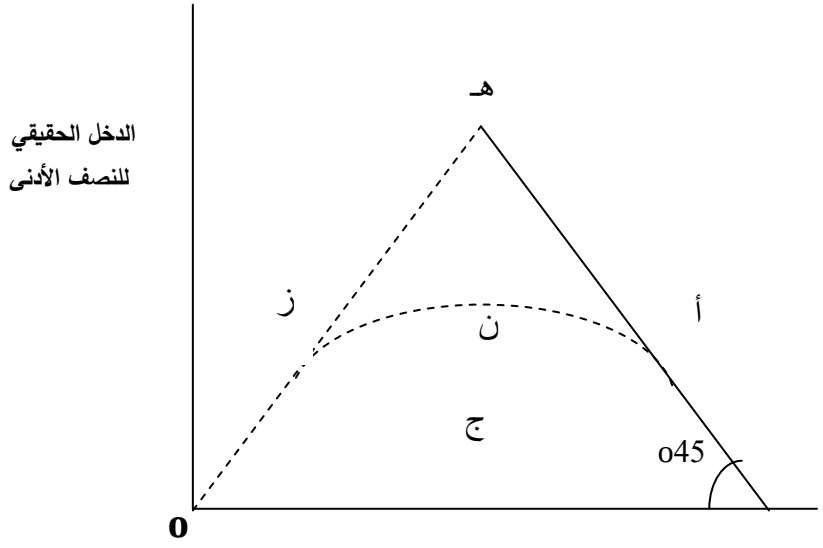

المصدر : بول أ ساموبلسون ، ويليام د.نوردهاوس ، ترجمة هشام عبدالله ، علم الاقتصاد ، دار ماكجروهيل الاهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2001 ، ص403.

حيث تشير هذه النقطة الى تحقيق الكفاءة مع تحقيق أعلى ناتج قومي في ظل آلية السوق الافتراضية فإذا تمكن النظام من تحقيق إعادة توزيع الدخل من دون خسارة في الكفاءة فأن الاقتصاد سوف يتحرك الى النقطة (هـ) ، ولكن نظراً لان برامج اعادة التوزيع مثل نظام البطاقة التموينية يسبب في الغالب تشوهات وخسارة في الكفاءة فان مسار اعادة التوزيع سوف يكون (أ ن ز) ويجب على المجتمع ان يقرر مقدار الكفاءة التي يجب التضحية بها لاكتساب المزيد من المساواة .

ان الجمع بين العدالة والكفاءة لا يشترط بالضرورة المساواة في التوزيع بل ان كلف المساواة المالية قد تصحبها كلف معنوية ، فما يحصل عليه الفقراء هو ذاته ما يحصل عليه الاغنياء وربما تزيد الكلف المترتبة عن المنافع التي يتم الحصول عليها من تطبيق النظام ، مما يؤدي لفقدان صفة الكفاءة ابتداءً وكذلك صفة المساواة المتوقع حدوثها اصلاً.

3ـ البطاقة التموينية

العدالة زائداً الكفاءة :

كيف يمكن لنظام البطاقة التموينية ان يحقق هدفي العدالة في توزيع المنافع المتوخاة من الدعم من جهة والكفاءة في استخدام وحدات الدعم من جهة اخرى ، للاجابة عن هذا السؤال سوف نستعين بنظرية المنفعة الحدية التقليدية وتحليل المنفعة الذي ينص على انه :- بالنسبة للفرد ذي الدخل المنخفض فأن وحدات الدعم تكون ذات منفعة حدية عالية وبنفس

التحليل فأن وحدات الدعم المتحصل عليها للفرد ذي الدخل المرتفع تكون ذات منفعة حدية منخفضة كما يمكن ان تشهد مستويات مختلفة بين المثالين السابقين هنا .

وعليه فأن الوضع المثالي الذي يحقق هدفي الكفاءة والعدالة سوف يتجسد من خلال شرطي النظرية وهما [6] :

الأول :- تساوي المنافع الحدية لوحدات النقد المنفقة على الدعم السعري بين الافراد المستفيدين من نظام البطاقة التموينية ويتحقق هذا الشرط عندما :-

$$\frac{\text{المنفعة الحدية لوحدات الدعم الموزع للفرد أ}}{\text{الكلفة النقدية للدعم الموزع للفرد أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية لوحدات الدعم الموزع للفرد ب}}{\text{الكلفة النقدية للدعم الموزع للفرد ب}}$$

$$= \frac{\text{المنفعة الحدية لوحدات الدعم الموزع للفرد ن}}{\text{الكلفة النقدية للدعم الموزع للفرد ن}} = \text{المنفعة الحدية لوحدة النقد المنفق على الدعم السعري =....ن}$$

والثاني :- ان يكون المبلغ الكلي المنفق على الدعم السعري مساوياً لمجموع المبالغ المنفقة على الدعم المتحصل عليه من قبل الوحدات الاقتصادية المستفيدة منه .

وفي ظل هذا النظام ليس بالضرورة ان يتساوى مقدار ومبالغ الدعم المتحصل عليها من قبل الافراد .

إن المنفعة الحدية لوحدات الدعم التي يحصل عليها فرد ذو دخل مرتفع تكون منخفضة بل قد تكون معدومة في ظل قدرة هذا الفرد على شراء سلع من السوق مكافئة لسلع الدعم وبمواصفات أفضل وأسعار عالية وقد يلجأ الى بيع وحدات الدعم بأسعار زهيدة الى وكيل توزيع الدعم ، وقد يصل الامر الى التبرع بها الى أفراد من ذوي دخل منخفض وهذا يعني إنخفاض المنافع الحدية الى مستوى مقارب الى الصفر ، في حين ان وحدات الدعم التي يحصل عليها فرد ذو دخل منخفض تعد ذات منفعة حدية عالية جداً ، ومع إنخفاض القوة الشرائية للدخل المتحصل عليه تتعاظم المنافع الحدية وقد تصل الى حد قيام بعض الافراد ببيع جزء يعد اقل اهمية مثل الرز او السكر وتعويضه بالمادة الاكثر اهمية مثل الطحين وفي مثل هذه الحالة قد تصل درجة إعتماد هذا الفرد على الدعم الى (90%) من القوة الشرائية الحقيقية والمتمثل بالدخل المحول من الدعم الحكومي .

أن العدالة والكفاءة تستلزم عدم تحديد مقدار ثابت للدعم الذي يصل الى الفرد الأول والثاني اعلاه ، بل تستلزم نقل وحدات الدعم ذات المنفعة الحدية المنخفضة من الفرد الأول الى الثاني لكي تصبح وحدات دعم ذات منفعة أكبر ، وهذا يعني ان ما يحصل عليه الفرد الثاني سيكون أكبر مما يحصل عليه الفرد الأول والذي يعني بالضرورة ان وحدات الدعم الموزعة على الفرد الأول والثاني يجب ان تكون ذات منافع حدية متقاربة ان لم تكن متساوية ، علماً بان هذين الفردين يختلفان في مستويات دخولهم كما يختلفان ايضاً من حيث

مقدار المنفعة الحدية لوحدات الدعم التي يحصل عليها كل منهما ، فما يحصل عليه الفرد أ لا يساوي ما يحصل الفرد ب أو ج .(*)

وإن تحليل هذا النظام يظهر تحقق العدالة والمساواة من خلال شمول كافة الافراد في امكانية الاستفادة كما ان العدالة في الاعباء المالية والدعم المعنوي يتحقق بوجود التوزيع القائم على اساس درجة فعالية الدعم المتمثل بالمنافع الحدية لوحدات الدعم المستهدفة كما ان الكفاءة متحققة ايضاً من خلال تساوي المنافع الحدية لوحدات النقد المنفقة على الدعم السعري مما يعني عدم وجود خسارة ناتجة عن عدم شمول كافة الافراد في نظام الدعم بالاضافة الى الشرط الثاني فأن مبالغ الدعم الكلي جرى تقسيمها بين الافراد وفقاً للمنافع الحدية بشكل متفاوت دون التعرض الى خسارة في كفاءة التوزيع .

ثانياً :- البطاقة التموينية في العراق

(الواقع , دواعي التغيير , الخيارات البديلة) :

1-الواقع :

أ- ان نظام البطاقة التموينية يشمل ما يقارب (97%) من المواطنين العراقيين وقد أظهر المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة (2007) والمعد من قبل وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي كما هو موضح في جدول رقم (1) ان حوالي (82 %) من الأسر العراقية تمتلك بطاقة تموينية وان (13%) من الاسر تمتلك (2) بطاقة و(4.6 %) تمتلك اكثر من بطاقتين، ان هذا الشمول اعطى أهمية تنظيمية فريدة لا يمتلكها أي نظام احصائي في القطر حالياً مما يحتم اعتماد هذا النظام كأساس لاية مقترحات الغرض منها اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلاً ، كما تجدر الملاحظة الى ان هذه الميزة اكسبت النظام اهمية سياسية لوجود الخواص أعلاه ولإنفاق الاطراف السياسية على اعتماده كأساس لاية فعاليات سياسية او انتخابية مما يعطيه زخماً للبقاء على الاقل لـ (15) سنة قادمة وانجاز قواعد البيانات الاحصائية الدقيقة. (7)

ب-كما يظهر الجدول رقم (2) والمسحوب من المسح أعلاه الاهمية النسبية للدعم المتمثل بالبطاقة التموينية ضمن سلة الغذاء للاسرة خلال شهر ولأربع مواد اساسية ، فبالنسبة لمادة الطحين مثلت الحصة المستلمة (55.4%) من الاستهلاك الكلي وتوزع باقي الاستهلاك على (17.5%) لمواد مشتراة من الحصة المباعة في السوق و (24.5%) مشتراة من الاسواق و (2.1%) مستلم كهدية و (0.5%) اخرى ، وكانت النسب لبقية المواد الرز والسكر والدهن مقاربة لمادة الطحين وتعكس هذه النسب الاهمية النسبية للحصة ضمن سلة الغذاء والتي تقارب (50%) أي ان الحصة توفر (50%) من السعرات الحرارية التي تحتاجها العائلة والمتعلقة بشكل خاص بمواد البطاقة التموينية .

جـ-ان البطاقة التموينية لازالت تمثل الجزء الاهم ضمن سلة الغذاء للعائلة العراقية وان نسبة الاسر التي تكون مستعدة لمنح جزء من مفردات البطاقة وكما يظهر جدول (3)

لا يتعدى (5.7%) لمادة الطحين في حين كانت النسبة (1%) أو أقل من ذلك لباقي المواد الأساسية .
ورغم ارتفاع متوسط الدخل لفئة موظفي الدولة فان البطاقة التموينية لا زالت تمثل عامل الامان الاول للعائلة بعد تدهور في المستوى المعيشي استمر لأكثر من (14) سنة .
كما ان عدم الاستقرار الامني والسياسي يضعف الثقة بالاستقرار الاقتصادي ويمنح البطاقة التموينية صفة الضمان حتى لمن شهد دخله ارتفاعاً ملحوضاً في العامين الأخيرين 2007 ، 2008 قبل اعداد الدراسة .

د-ان النقطة السابقة تنقلنا الى الحالة الاكثر شيوعاً وهي قيام الافراد بمقايضة بعض مفردات البطاقة التموينية بمواد ذات نوعية افضل او بيع جزء من البطاقة واستخدام البدل النقدي لشراء مواد من السوق المحلية من نفس نوع البطاقة التموينية ،ويظهر جدول رقم (4) ان الفئات الدخلية للأفراد تختلف بمقدار ما يمكن ان يقايض او يستبدل بمواد أخرى من السوق ، وتتراوح بين (1086) دينار مباع أو مقايض لآخر حصة مستلمة ولدخل اقل من (60) ألف دينار / شهر وضمن مجموع قيمة سوقية قدرها (12459) دينار وقيمة مشتراة قدرها (1280) دينار ، وبين (1680) دينار مباع أو مقايض كمتوسط عام ومن مجموع قيمة سوقية قدرها (12881) دينار لحصة الفرد الواحد وبواقع (1646) دينار مواد مشتراة في السوق وهذا يعني ان زيادة دخل الافراد يؤثر على زيادة مقدار ما يقايض أو يباع من الحصة ويستبدل بمواد مشتراة من السوق .

2- دواعي التغيير :

أ-العبء على الموازنة العامة : إن دعم الغذاء يعد ضمن مكونات الانفاق التحويلي بهدف إعادة توزيع الدخل وزيادة القوة الشرائية لافراد المجتمع ، وتقدم الموازنة العامة دعم لنظام البطاقة بغض النظر عن الوضع المالي للموازنة والجدول (5) يوضح الأهمية النسبية للانفاق على البطاقة التموينية ضمن موازنتي 2005 و 2006 .[8] ويظهر الجدول ان نسبة الانفاق على البطاقة التموينية من الانفاق العام قد بلغ (9%) ، (7.5%) لعامي 2006 ، 2007 على التوالي واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الجديدة محلياً وعالمياً ومن أهمها الأزمة الاقتصادية عالمياً وانخفاض أسعار النفط فأننا نتوقع عجزاً في الموازنة العامة للأعوام القادمة وخفضاً في نسبة الانفاق العام يمكن ان يطال الموازنة التشغيلية والاستثمارية وقد تكون هناك دعوات حقيقية الى خفض نسبة الدعم لنظام البطاقة التموينية .

ب-ارتفاع كلف النظام نسبة الى حجم المنافع التي يتم الحصول عليها ولأسباب عدة من أهمها :-

- أرتفاع كلف الانفاق على النظام لعدة أسباب من أهمها ارتفاع اسعار المواد الغذائية عالمياً وعدم الاستقرار الامني والسياسي وتعرض الاسطول الناقل لمواد البطاقة لاعمال ارهابية ووجود الفساد الاداري والمالي وغياب الرقابة المالية وانتشار حالات التهريب لمواد

البطاقة المدعومة الى دول الجوار ، وقد ورد في إستراتيجية التنمية الاقتصادية للعراق لعام 2005 ، 2007 الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ان كل (1) دولار من مواد الحصة الغذائية الواصلة للفرد العراقي ينفق عليها بحدود (6) دولار [9] وان اغلب هذا الانفاق يعود الى الاسباب السابقة مما يمثل هدراً في موارد الدولة وانحرافاً كبيراً لنظام البطاقة عن اهدافه الاقتصادية .

- ان المنافع المتوخاة من اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاقل دخلاً تقل في ظل شمولية النظام لكافة الافراد بغض النظر عن مستوى الدخل الحقيقي بل ان المكاسب المعنوية قد تنخفض كلما ازداد ذو الدخل المرتفع ارتفاعاً في دخله وذو الدخل المنخفض انخفاضاً في دخله .
- يجمع المختصين على ان هذا النظام لا يوفر كل من الكفاءة والعدالة فالكفاءة مفقودة في ظل الضياعات الكبيرة للكلف كما ان العدالة غير متوفرة بسبب عدم التمييز بين الافراد المستفيدين من هذا النظام فهو لا يميز بين فرد ذو دخل مرتفع وآخر ذو دخل منخفض .
- المديونية الخارجية للعراق وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تخفيض الدعم عن سلة الغذاء من اجل اطفاء ما لا يقل عن (80%) من ديون العراق الخارجية [10].
- إن السبب الرئيس لوجود البطاقة التموينية وهو الحصار الاقتصادي قد زال ، وان العراق حالياً بلد يشهد التحول من الاقتصاد الشمولي الى اقتصاد السوق وهو ما يستلزم إزالة التشوهات في عمل النظام الاقتصادي ومن أهمها الدعم الحكومي غير الموجه نحو النواحي الاكثر استحقاقاً والاستعاضة عن هذا النظام بشبكة الحماية الاجتماعية للحد من الآثار غير المرغوب بها الناجمة عن هذا التغير وبضمنها الفقر وعدم التكيف مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً : الخيارات البديلة المقترحة لنظام البطاقة التموينية :

لقد تبنت جهات متعددة رسمية واكاديمية مقترحات لتعديل أو تطوير أو أحداث تغيير في هذا النظام تنسجم مع هدف أو وجهة نظر الجهة المقترحة والتي تباينت بين الألغاء الشامل والابقاء مع الترصين والتعزيز ومن اهم هذه المقترحات :

1-الالغاء الشامل لهذا النظام استناداً الى زوال مبرراته ، ومن اهمها الحصار الاقتصادي مع الاخذ بالاعتبار ارتفاع حصة الفرد من الدخل القومي الحقيقي وان الغاءه يجب ان يتزامن مع اجراءات لتطوير وتدعيم شبكات الحماية الاجتماعية لتلافي الضرر الحاصل على الافراد ذوي الدخل المنخفض ، وهو المقترح الذي يحتل أهمية أقل ضمن مجموعة المقترحات المقدمة .

2-تخفيض نسبة الدعم من خلال زيادة اسعار بيع البطاقة التموينية ويدافع اصحاب هذا المقترح من خلال اثارة في تخفيف اعباء الدعم الحكومي على الموازنة العامة كما ان رفع اسعار مواد البطاقة التموينية بشكل تدريجي سيخلق ارضية مناسبة لازالة هذا النظام في المستقبل دون ان يكون هنالك ردود افعال سلبية بالاضافة الى ان الفترة الزمنية التي تقع بين رفع السعر وزوال النظام ستكون كافية لامتصاص الاثار السلبية التي يمكن ان تحدث في الاقتصاد[11].

3-ترشيق مفردات البطاقة التموينية والتأكيد على ابقاء مفردات (الطحين والرز والسكر والدهن) باعتبار ان الطلب على هذه المواد لازال غير مشبع وان المستوى المعاشي العام لا يزال لا يسمح بأمكانية الاعتماد على السوق التجارية في سد متطلبات هذه المواد وان الانفاق على المواد المسحوبة (المساحيق والصوابين ، ملح ، شاي) لا تشكل نسبة هامة من دخل الفرد الحقيقي [12]. ويلقى هذا البديل استحسان من قبل خبراء اقتصاديين حكوميين.

4-حجب البطاقة التموينية عن الفئات ذات الدخول العليا من المجتمع والهدف هو تحقيق مكاسب مالية وتقليل الهدر في فعالية الدعم الحكومي , وجرى تحديد هذه الفئات من قبل خبراء وزارة المالية بالفئات التي يزيد دخلها عن مليون دينار شهرياً وهم الموظفون الحكوميون في كافة وزارات الدولة والبالغ عددهم في دراسة معدة خصيصاً لهذا الغرض (17480) [13] موظف لسنة 2007 كما شمل المقترح الشرائح ذات الدخل العالي في القطاع الخاص من ذوي المهن كالاطباء والمحامين والتجار والمقاولين واستناداً الى بيانات غرف التجارة واتحاد رجال الاعمال ونقابات المهن والهيئة العامة للضرائب . وقد بلغ مجموع المشمولين بذلك (13425) فرد بالاضافة الى الشركات الوطنية المسجلة وعددها (52220) عضو مجلس ادارة شركة وبلغت الحصيلة الكلية للافراد الطبيعيين والمعنويين في القطاع الخاص (65645) فرداً ، وقد اعتبرت الدراسة ان الفرد الواحد يعيل عائلة متوسط عدد افرادها هو (5) فرد وعليه فأن عدد الافراد الذين حجبت عنهم البطاقة فعلاً في القطاع العام (87400) فرد وفي القطاع الخاص (328225)فرداً وان قيمة البطاقة التموينية هي (210,000) دينار سنوياً وعليه فأن حجم الدعم المحجوب في القطاع العام هو (182) مليار دينار والخاص (68.9) مليار دينار وان حجم الدعم الكلي المحجوب هو (87.1) مليار دينار وان هذا المبلغ يشكل (2.2%) من إجمالي نفقات البطاقة التموينية . ويظهر

عرض المقترح السابق ضعف الأثر الذي يمكن ان يحدثه نسبة إلى الأهداف التي تبناها مسبقاً .

5-مقترح البديل النقدي : ويقضي هذا المقترح باستبدال البطاقة التموينية بمبالغ نقدية وقد اتخذ هذا المقترح اتجاهين الاول : شمول كافة افراد المجتمع بالبديل النقدي والثاني : اقتصار البديل على الفئات المستحقة فعلاً . على ان هذا المقترح واجه مشاكل منها صعوبة التطبيق وحصر الفئات المستحقة كما ان هنالك تخوفاً من عدم قدرة القطاع الخاص على تعويض النقص الحاصل في العرض السلعي بل يمكن ان يتعرض السوق الى سيطرة الاحتكارات بفعل صعوبة انسياب السلع الى السوق وتردي الوضع الامني مما قد يرفع من اسعار هذه السلع الى الحد الذي يؤدي الى تآكل البديل النقدي واحداث اثار سلبية على الدخل الحقيقي فعلاً .

6-الابقاء على البطاقة التموينية حالياً وتعزيز دورها ويستند هذا المقترح الى كون الاثار المتوخاة من الابقاء والتطوير اكبر من الأعباء والمشاكل المتولدة من وجود هذا النظام وان الحالة الراهنة للاقتصاد والوضع الامني والسياسي يستوجب الابقاء على البطاقة مع مقترحات لتطويرها وان يتم التعاقد مع المناشيء العالمية عند شراء مفردات البطاقة وتطوير الطاقات الخزينة ونظم الخزن والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة لانتاج المواد الغذائية الداخلة في البطاقة وتفعيل النظام التعاوني الموجه الى شرائح محدودة الدخل والشرائح الفقيرة .

يتضح من مناقشة الخيارات والمقترحات السابقة محدودية المعالجة والتركيز على اهداف تمثل في الغالب وجهة نظر الجهة المقترحة لذا فشل معظمها في تحقيق صفة القبول العام وتعثر لاسباب متعددة منها صعوبة التطبيق او محدودية التأثير حتى في تحقيق هدف المقترح ذاته كما ان الاثار الجانبية والعرضية لهذه المقترحات قد تحدث اضراراً يمكن ان تفوق حجم المنافع المتوخاة من تنفيذها لذا جرى تغليب المقترح الاخير وهو في حقيقته يعني ابقاء الاشياء على حالها بالحد الادنى مع توخي ضرورة التطوير مستقبلاً .

رابعاً : النموذج المقترح لتطوير البطاقة التموينية :

1. تعريف بالنموذج المقترح : النموذج المقترح هو عبارة عن اسلوب لتوزيع وحدات الدعم الحساس للمنافع المتحصل عليها من هذه الوحدات فكمية الدعم تزداد او تقل نسبة الى المنافع الحدية للوحدات الاخيرة للدعم الموزع فتقل كلما انخفضت المنفعة الحدية لوحدات الدعم وتزداد كلما ازدادت المنفعة الحدية لوحدات الدعم.

2. هدف النموذج : تحقيق هدفي الكفاءة في استخدام الموارد المخصصة للدعم والعدالة في توزيع وحدات الدعم على الافراد المشمولين به .

3. إفتراضات النموذج :

- ان الاساس النظري للنموذج هو نظرية المنفعة الحدية التقليدية في تفسير سلوك المستهلك

- ان شرط تحقيق العدالة والكفاءة تطبق عند تحقيق شرطي نظرية المنفعة الموضحين في الفقرة (3) من اولاً سابقاً .
- ان وحدات الدعم هي مواد غذائية يتم توحيدها في شكل سعرات حرارية ويتم تحديد السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان الاعتيادي وفق منظمة الغذاء العالمية (فاو) .
- ان عدد السعرات الحرارية الموزعة يتناسب عكسيا مع المستوى المعيشي للفرد المشمول بهذا النظام .
- ان القوة الشرائية تتمثل بمعايير مختارة من اهمها التوزيع الجنسي والتوزيع العمري والتوزيع الوظيفي ومتوسط الدخل الشهري .

4. تحديد الأهمية النسبية

لعوامل التوزيع المعتمده :

من خلال التحليل النظري والمدعم بالجدول في نهاية البحث قام الباحثون بدراسة تحديد نسبة تأثير كل من العوامل الممثله لآلية التوزيع في النسبه الأجمالية الكلية (100%) وتم اعتماد هذه النسب وفق الاعتبارات الآتية .

1-ان الدخل هو العامل الاهم ويشكل النسبة الاكبر في التأثير .

2-ان كل من التوزيع الجنسي والتوزيع العمري يدخل ضمناً من خلال التوزيع الدخلي فالفرد ذو صفة متوسط دخل مرتفع تعد هذه الصفه غالبة لصفة التوزيع العمري والجنسي في التأثير على قيمة المنافع الحديه لوحدات الدعم الاخيرة عند نفس الفرد .

3-عندما يتساوى متوسط الدخل عند فردين فأن الصفة المرجحة هنا هي التوزيع العمري او التوزيع الجنسي لتحديد قيمة المنافع الحدية لوحدات الدعم الأخرى لكل من الحالتين .

5.التوصيف الرياضي للنموذج :

ويمكن توصيف النموذج على النحو الآتي .

$$y=f(x1,x2,x3)$$

حيث ان

y = عدد السعرات الحرارية المخصصة للفرد

X1 = أثر التوزيع الجنسي

x2 = أثر التوزيع العمري

x3 = أثر التوزيع الدخلي

حيث يتم الاعتماد على جداول توزيع احتياجات الطاقه اليوميه للاشخاص الأصحاء حسب الفئات العمريه والجنس بالسعرات الحراريه (كالوري) وفق انظمه طبيه عالميه في تحديد أثر التوزيع العمري والجنسي على حصة الفرد من السعرات وكما موضح في جدول رقم (6) الملحق بالبحث ويعكس هذا الجدول حاجة جسم الانسان الصحيح الى السعرات الحرارية دون أي هدرأي وفق المعايير العلمية الطبية وهو ماينسجم مع نظرية تعظيم المنفعة الحدية لوحدات الدعم الممثله بالسعرات الحرارية والمقدمة للافراد المختلفين في الفئات العمرية او الجنس .

ووفق هذا النظام مثلاً وكما هو موضح في جدول (6)فأن ذكر فئته العمرية من 14 – 11 سنة يحتاج الى 2500 سعرة حرارية اما الاناث من نفس الفئة فتحتاج الى 2200 سعره حرارية , في حين يحتاج الذكور لفئة اكبر من 50 سنه الى 2300 سعرة حرارية مقارنة بالاناث التي تحتاج الى 1900 سعرة حرارية لنفس الفئة وهكذا مع بقية الحالات .

اما بالنسبه لأثر الدخل فتم اعتماد جدول رقم (7) الملحق بالبحث في تحديد اثر الدخل على المنفعة الحدية لوحدات الدعم المقدم والمتمثل بسعرات حراريه حيث تم افتراض ان الدخل يتناسب عكسياً مع وحدات المنفعة المتحصل عليها من وحدات الدعم المقدم ويتم تحديد فئات الدخل وتغير حصة الفرد من وحدات الدعم تبعاً لها وفق تصور لمستوى المعيشه للفرد من قبل الباحثين قابل للاجتهاد وفق متوسط الانفاق اللازم لتوفير مستوى معيشي متوسط فأكثر للفرد .

وعليه فأن الشكل الرياضي للنموذج المقترح سوف يكون كالآتي:

$$Y = mij \cdot Ir$$

حيث ان

Y = عدد السعرات الحراريه التي تمثل وحدات الدعم المقدمة

mij = عدد السعرات الحرارية بموجب الصفه i التي تمثل التوزيع الجنسي والصفة j التي تمثل التوزيع العمري وفق جدول الاحتياجات وبموجب القياسات الطبيه العالمية

Ir= (r) هو نسبة فئة الدخل (I) من مجموع الدعم وهو يتناسب عكسياً مع زيادة الدخل

r= نسبة

I= الدخل

6.تطبيق النموذج :

حالات التطبيق للنموذج :

الحالة الأولى :

ذكرمن الفئه العمريه 14 – 11 سنة متوسط حصته من دخل الاسرة الشهري 550 الف دينار

$y = mij \cdot Ir$

$= 2500 \times 50\%$

سعره حرارية = 1250

الحالة الثانية :

انثى من الفئة العمرية اكبر من 50 سنه حصتها من دخل الاسرة الشهري اقل من 100 الف دينار

y = mij . Ir
= 1900 x 100%
سعره حراريه 1900 =

7- يجري تحويل السعرات الحرارية المحتسبة بموجب النموذج الى مواد غذائية مختلفة إستناداً الى القياسات المعتمدة للسعرات المتولدة من مختلف المواد الموجودة ضمن نظام البطاقة أو خارجة حالياً وبنسب تتفق مع نسبة المادة ضمن المكون الكلي لمواد البطاقة التموينية .

8- يتم تحويل النموذج ونموذج تحويل السعرات الى كميات مواد غذائية الى نماذج كومبيوتر جاهزة الاستخدام تتعامل مع الكميات الكبيرة للبيانات بدقة وسرعة مطلوبتين.

9- التعليق على النموذج المقترح والنتائج المترتبه عنه :

أ- يتبين من الجدول رقم (6) ان احتياجات الجسم من السعرات الحرارية لفئة الاطفال تتزايد كلما تزايدت اعمارهم حيث تصل الى (3000) سعرة حرارية لعمر (10 – 7) سنه , اما الذكور تتزايد من 2500 الى (3000) سعره حرارية لفئتي الاعمار (14 – 11) , (18 – 15) على التوالي , في حين تنخفض الى 2300 سعرة حرارية لأكبر من 50 سنه . اما الاناث فتحتاج الى 2200 سعرة حرارية حتى الفئة (50 – 25) سنه , بينما تتزايد لتصل الى 1900 سعره حراريه لاكبر من 50 سنة .

ب-تعكس النتائج تطبيق النموذج الرياضي الاتي :-

y = mij . Ir

حيث تشير نتائج النموذج الى كمية السعرات الحرارية التي تمثل وحدات الدعم وبالاعتماد على البيانات الوارده في جدولي رقم (6) , (7) ومن خلال التوزيع الجنسي والعمري وفق احتياجات جسم الانسان من الناحية الطبية عالمياً , فضلاً عن نسبة الدعم المقدم حسب فئات الدخل المختلفة .

وقد اظهرت النتائج وفقاً للنموذج الرياضي المذكور انفاً الآتي

- **السعرات الحرارية المطلوبة لذكر فئتة العمرية 14 – 11 سنه ومتوسط دخله من الدخل الكلي الشهري للاسرة (550) الف دينار بلغت (1250) سعره حراريه حيث كانت نسبة الدعم (50%) .**
- **السعرات الحرارية لأنثى أكبر من (50) سنه حصتها من دخل الاسرة الشهري اقل من (100) الف دينار وصلت الى (1900) سعرة حرارية حيث وصلت حصة الدعم الى (100%) نتيجة التناسب العكسي بين الدعم وفئات الدخل .**

خامساً : الاستنتاجات

1-تشكل البطاقة التموينية جزء هاماً من سلة الغذاء للعائلة العراقية وهي تحتوي على (2200) سعرة حرارية يومياً لكل شخص بالغ ، وتشمل ما يقارب (97%) من المواطنين العراقيين .

2-ان (82%) من الاسر العراقية لديها بطاقة تموينية ،(13%) لديها بطاقتان, (4.6 %) تملك اكثر من بطاقتين مما يجعل نظام البطاقة التموينية كأسلوب امثل لاعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاقل دخلاً .

3-مثلت الحصة المستلمة (55.4%) من الاستهلاك الكلي ، اما باقي الاستهلاك فكان بنسبة (17.5%) لمواد مشتراة من الحصة المباعة في السوق ، (24.5%) مشتراة من الاسواق ، (2.1%) مستلمة كهدية ، (0.5%) أخرى .

4-ان نسبة الاسر المستعدة لمنح جزء من مفردات البطاقة بلغت (5.7%) لمادة الطحين ، (1%) لباقي المواد الأساسية .

5-ان الفئات الدخلية للأفراد تختلف بمقدار ما يمكن ان يقايض أو يستبدل بمواد أخرى من السوق وتراوحت بين (1086) دينار مباع أو مقايض ومن مجموع قيمة سوقية قدرها (12459) دينار وقيمة مشتراة قدرها (1280) دينار وبين (1680) دينار ومن مجموع قيمة سوقية قدرها (lamokoxa) دينار وبواقع (1646) دينار مواد مشتراة من السوق .

6-ان الخيارات البديلة لنظام البطاقة التموينية لم تلقى صفة القبول العام مما يعني ضرورة ابقاء الأشياء الاخرى على حالها كحد ادنى .

7-اذا اردنا تحقيق الكفاءة والعدالة في التوزيع فانه يجب استخدام اسلوب حساس لوحدات المنفعة المستهدفة من الدعم المقدم للبطاقة التموينية للافراد .

8- اظهرت نتائج النموذج المقترح ان كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها الانسان تزداد كلما تزايدت احتياجات الطاقة اليومية حسب المعايير الطبية الدولية وكلما قلت قيمة الدخل حسب الفئات العمرية المختلفة نتيجة تزايد حصة الدعم من هذا الدخل , فمثلاً الذكور للفئة العمرية (14- 11) سنه ومتوسط حصتهم من دخل الاسره الشهري (550) الف دينار بلغت حاجتهم للسعرات الحراريه (1250) سعره حراريه في حين بلغت كمية هذه السعرات 1900 لأنثى اكبر من (50) سنه وحصتها من الدخل (100) الف دينار شهرياً , مما يدل عن الاثر المترتب عن الدعم في تزايد كمية السعرات الحرارية .

سادساً : التوصيات :

1-استمارة توزع في بداية العام عند توزيع البطاقة التموينية الجديدة تتضمن البيانات المنصوص عليها في النموذج المقترح لهذا البحث .

2-تهيئة بيانات احصائية متكاملة في مجال الاحصاء السكاني وتهيئة مسوحات دقيقة عن ميزانية الاسرة .

3-تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية لمساندة الافراد من ذوي الدخول المحدودة.

الجداول

جدول (1)

عدد الاسر الحائزة على بطاقات تموينية

	عدد البطاقات التموينية لدى الاسرة (%)				
مستوى التفصيل	لايوجد	1	2	3 فأكثر	مجموع
مراكز المحافظات	%0.4	%78	%15.7	%5.9	%100
بقية الحضر	%0.2	%83.4	%12.8	%3.6	%100
الريف	%0.2	%85	%10.5	%4.3	%100
المتوسط العام	%3	%82.1	%13	%4.6	%100

تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدر الاتي :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ، 2007 ، ص430 .

جدول (2)
مصدر كميات استهلاك مواد الحصة وما شابهها خلال 30 يوم

المادة	المستلمة كجزء من الحصة (%)	مشتراة من المواد المباعة في السوق (%)	مشتراة من السوق (%)	مستلمة كهدية (%)	مصادر اخرى (%)	مجموع
طحين	55.4	17.5	24.5	2.1	0.5	100
رز	39.4	20.4	38.1	1.9	0.2	100
سكر	60.1	15.2	23.6	1,1	0	100
دهن او زيت	50.8	18.8	29.5	0.9	0	100

تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدر الآتي :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ، 2007 ، ص 430 .

جدول (3)
الجهة التي تم منح او بيع او مقايضة مواد الحصة معها والسبب (%)

المادة	الجهة التي تم منح او بيع او مقايضة مواد معها						
	نسبة الاسر التي لم تمنح ولم تبيع	نسبة الاسر التي منحت او باعت الى	قريب او صديق	وكيل حصة تموينية	مطعم ، بائعين ، مقايضين	أخرين	المجموع
طحين حنطة	%94.3	%5.7	%(0,1)	%3.1	%2.1	%0.4	%100
رز	%99	%1	(0)	%0.3	%0.6	%0.1	%100
سكر	%99.6	%0.4	(0)	%0.2	%0.2	(0)	%100
زيت او دهن	%99.6	%0.4	(0)	%0.2	%0.2	(0)	%100

تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدر الاتي :
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق ، 2007 ، ص 462 .

جدول (4)
القيمة المدفوعة والقيمة السوقية وقيمة المباع والمقايض والمشترى من مواد الحصة التموينية

فئة الانفاق / متوسط دخل الفرد/ الف دينار/شهر	متوسط القيمة المدفوعة لاخر حصة مستلمة دينار/فرد/شهر	متوسط القيمة السوقية لاخر حصة مستلمة دينار/فرد/شهر	متوسط قيمة المباع او المقايض به من اخر حصة مستلمة دينار/فرد/شهر	متوسط قيمة المشترى من مواد الحصة خلال 30يوم سابقة دينار/فرد/شهر	مجموع عدد الافراد (الف)
اقل من 60	464	12459	1086	1280	1838
60 – اقل من 80	502	12603	1102	1441	2127
80 – اقل من 100	486	12783	1691	1400	2779
100 – اقل من 120	477	12794	1784	1618	2983
120 – اقل من 140	492	12749	1967	1794	3148
140 – اقل من 160	494	12944	1564	1858	2574
160 – اقل من 180	485	13173	1994	1745	2000
180 –اقل من 200	504	13033	1768	1748	3739
200 – اقل من 300	503	13026	1928	1832	3188
300 – اقل من 400	464	12983	1452	1999	2672
400 فأكثر	502	13153	2149	1399	3050
المتوسط	488.5	12881	1680	1646	2736

تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدر الاتي :
-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ، ص467 , 2007 .

جدول (5)
الأهمية النسبية للانفاق على البطاقة التموينية ضمن موازنات 2005 ، 2006 ، 2007

الفقرة	موازنة 2005	موازنة 2006	موازنة 2007
حجم الانفاق (تريليون دينار)	%35.9	%50.9	%51.7
حجم الانفاق التحويلي (تريليون دينار)	%15.4	%18.5	-
دعم البطاقة التموينية	%6	%4.5	%3.9
نسبة دعم البطاقة من الانفاق التحويلي	%38.6	%24.3	-
نسبة دعم البطاقة من الانفاق العام	%16.7	%9	%7.5

تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدر الاتي :
وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة لسنة 2007 ، ص 25.

جدول رقم (6)
جدول يبين احتياجات الطاقه اليوميه للاشخاص الاصحاء حسب الفئه العمريه بالسعرات الحراريه (كالوري)

احتياجات الطاقه اليوميه	العمر بالسنوات	الفئه
650	صفر-نصف سنه	الرضع
850	نصف سنه – 1	الرضع
1300	1- 3	الاطفال
1800	4 - 6	الاطفال
3000	7 - 10	الاطفال

2500	11 – 14	الذكور
3000	15 – 18	الذكور
2900	19 – 24	الذكور
2900	25 – 50	الذكور
2300	اكبر من 50	الذكور
2200	11 - 14	الاناث
2200	15 – 18	الاناث
2200	19 – 24	الاناث
2200	25 – 50	الاناث
1900	اكبر من 50	الاناث
+ 300	شهور الاولى 6	الحوامل والمرضعات
+ 500	شهور الثانيه 6	الحوامل والمرضعات

تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدر الاتي :-

Httn.//www/meshfakeronline net/nutra/calories htm

هذه الاحتياجات تختلف من شخص لشخص حسب نشاطه والانشطه التي يمارسها مثل الرياضه وطبيعة عمله وكذلك احتياجات مرضى الامراض المزمنه وامراض الجهاز الهضمي

جدول رقم (7)

اثر الدخل على المنفعه الحديه لوحدات الدعم الممثله بسعرات حراريه نسب منويه	
فئات الدخل (الف دينار)	حصة الدعم
اقل من 100	%100
من 100 الى اقل من 200	%90
من 200 الى اقل من 300	%80
من 300 الى اقل من 400	%70
من 400 الى اقل من 500	%60
من 500 الى اقل من 600	%50
من 600 الى اقل من 700	%40
من 700 الى اقل من 800	%30
من 800 الى اقل من 900	%20
من 900 الى اقل من 1000	%10
اكثر من 1000	صفر

تم اعداد هذا الجدول وفقاً لمستويات المعيشه المقبوله او المقترحه من قبل الباحثين .

الهوامش والمصادر:

1- لمزيد من التفاصيل عن الحصار الاقتصادي في العراق راجع:
- خولة سلمان الويس ، الآثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والتشغيل مقارنة بعقدي السبعينيات والثمانينيات ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، نيسان ، 1998 ، ص 108 – 202
2- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، مسح الاحوال المعيشية في العراق ، الجزء الثاني ، الفقرة التاسعة ، دخل وثروة الاسرة ، لسنة 2004 , ص142 .

3- د. طارق العكيلي ، الاقتصاد الجزئي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 2001 ، ص61 .
4- محمد حسن رستم ، تحليل الاثار الاقتصادية لسياسة دعم الاسعار لمحاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة 1974 – 1996، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، العراق ، 1999، ص21.
5- كيث هارتلي وكلم تيسدل ، ترجمة عبد المنعم السيد علي ، السياسة الاقتصادية الجزئية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستتنصرية ، دار الكتب للطباعة والنشر 1981 ص125 .
6- بول أ . ساموبلسن ، وليام د . نورد هاوس ترجمة هشام عبد الله ، علم الاقتصاد ، دار ماكجروهيل الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2001 ، ص402 – 403 .
(*) قد ينتقد التحليل السابق بسبب الاساس النظري (نظرية المنفعة) التي انتقدت اصلاً وجرى تجاوزها فعلاً الا ان البحث حاول اخراج مقترح يبين الفكرة الاساسية لهذه النظرية ويطورها في نموذج حقيقي قابل للتطبيق مع توفر بعض المعلومات الاساسية وكما هو موضح في متن البحث لاحقاً .
7- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقيه , المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسره في العراق ، 2007 , ص 430 .
8- سرمد النجار ، هدى العزاوي ، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة ، بحث غير منشور ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، 2008 ، ص15 .
9- سرمد النجار ، اثر اصلاح البطاقة التموينية على سياسات الاقتصاد العراقي ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بحث غير منشور ، 2007 ، ص6 .
10- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية ، 2005 – 2007 ، ص17 .
11- سرمد النجار ، هدى العزاوي ، مصدر سابق ، ص 25 .
12- سرمد النجار ، مصدر سابق ، ص9 .
13- نفس المصدر ، ص12 .